

المقدمة

المآآمع الإسرآئیلی هو مآآمع آآعدد الآقآآ آآآف من مآآموعآ سآآنیة متنوعة. من بین الأدوار المنوطة بالدولة الديمقراطيةیة أیضآ، آوفیر الأمن الشآصی لآمعیع مواآنیها، من دون آمییز بین المآآموعآ السآآنیة المختلفة، وذلك من آلال فرض القانون والنظام العامّ وآعزیز الردع فی وآه آرق القانون. إنّ قیمة "قدسیة الآیة" الآی آشمل الآقّ فی الآیة وآآب آمایة الآیة على آدّ سوا، هی "من بین أسمى القیم المقدّسة فی نهآنا القضآیی، فی آاریآ شعبنا وآاریآ الإنسانیة آمعاء"¹. لیس عبثآ أنّ قانون العقوبآ ینصّ على أنه كفی بآشکیل الآطر على الآیة لآرتآاب مآآلفة، آآی لو لم یتمّ المسّ بالآیة فعلیآ. وعلى هذا ینصّ القانون الدوليّ أیضآ، وكذلك الإعلان العالمیّ لآقوق الإنسان الصادر عام 1948، آیآ ورد فیه أنّ "لكلّ فرد الآقّ فی الآیة والآریة وفی الأمان على شآصه".

فی أعقاب الصدامآ بین مواآنین عرب وقوّآ الشرطة الآی وقعت فی آشرین الأول 2000 وقتل فیها 12 مواآنآ عربیآ وأصیب مواآنون عرب آآرون، شآآلت لآنة آآقیق رسمیة برئآسة القاضي آآآآعد آینودور أور لفآص الآآآآ المذآورة².

أآدت لآنة أور أنّ المؤسّسة الإسرآئیلیة لم تُبدِ آساسیة كافیة تُآاه آآیآآات المآآمع العربیّ ولم آعمل بالقدر الكافی على آآصیص الموارد على قدم المساواة للسآآان العرب. الإآفاق المركزيّ الذی أشارآ إلیه للآنة هو أنه لم تُآآذ الإآراء الكافیة لفرض القانون داخل المآآمع العربیّ، وعلىه آآذرت فی هذا المآآمع آواهر غیر شرعیة وغیر مرغوب فیها. یناقش آقبر الرقابة الآالیّ إآدی المشآكل الرئیسیة الآی آؤآر فی قدرة الدولة على آوفیر الأمن الشآصیّ للسآآان فی المآآمع العربیّ، أآ وهی الآیآة غیر القانونیة للأسلآة وآسآآامها.

1 التماس 2753/03 كبرش ضدّ رئیس هیبة الأركان العامة فی آیش الدفاع الإسرآئیلیّ، قرار آكم 57 (6) 359, 377 (نُشر فی مآآع معلوماآ آآوسب، 2003).
2 لآنة الآقیق رسمیة لنقصی الصدامآ بین قوّآ الأمن والمواآنین الإسرآئیلیّین فی أكتوبر 2000.

יחב تنفيذ قرار الحكومة رقم 922 الصادر في كانون الأول 2015 والذي ينصّ على تعزيز الشرطة بقوة بشرية وموارد للتعامل مع مستوى الإجمام والعنف العالي في البلدات العربية. لكنّ تعزيز الشرطة وحده لا يكفي. إذ إنّ هناك حاجة إلى مشاركة كبيرة من جانب بقية الوزارات في زيادة نسب التشغيل، التطوير الاقتصاديّ، تعزيز جهاز التربية والتعليم، تحسين جودة الحياة والصحة للسكّان من المجتمع العربيّ، تعزيز منظومات الرفاه الاجتماعيّ، البنى التحتية، المواصلات والسكن.

السكّان من المجتمع العربيّ هم أولّ المستفيدين من نشاطات فرض القانون المعزّزة من قبل الشرطة بهدف القضاء على ظواهر مخالفة القانون الخطيرة المنتشرة في المجتمع العربيّ، مع التركيز بشكل خاصّ على العنف الخطير وحالات إطلاق النار التي تشكّل تهديدًا لحياة الناس وهي أحداث تمسّ بنسيج الحياة في البلدات العربية وبالأمّن الشخصيّ للسكّان. إنّ التعاون بين المجتمع العربيّ وقياداته من جهة وبين الشرطة، من جهة أخرى، ضروريّ للنهوض بخطوات وقائية ولإنفاذ القانون بالنسبة إلى ظواهر مخالفة القانون داخل هذا المجتمع.

إنّ أحداث العنف التي تُستخدم فيها الأسلحة غير القانونية آخذة في الازدياد في السنوات الأخيرة، سواء أكان من حيث الوتيرة أو من حيث قوتها. إنّ تنفيذ توصيات هذا التقرير من قبل الحكومة والشرطة بالتعاون مع قيادة المجتمع العربيّ سيُسهم في مواجهة هذه الظواهر القاسية.

يرد موجز التقرير باللغة العربية في ص. 71.

يوسف حاييم شيبيرا، قاضي (متقاعد)
مراقب الدولة
ومندوب شكاوى الجمهور

أورشليم القدس، آب 2018